

«حرية الرأي والتعبير» .. ندوة في «اليسوعية»

ظرف عبر ممارسة حرية الرأي والتعبير: الحقوق الفردية والحقوق الجماعية».

وشدد على «أن ممارسة حرية الرأي والتعبير لا ينبغي أن تعرض المصلحة العامة للخطر ولا تعريض الأمن القومي والاجتماعي لأي مخاطر نتيجة هذه الممارسة. يجتاز لبنان ظروفًا دقيقة تفترض مراعاة هذا الأمر تحاشياً لفتنة نائمة يمكن أن نوقظها دون أن ندري».

أضاف: «إن حرية الرأي والتعبير هي سمة خاصة تميز بها لبنان بالمقارنة مع الدول المجاورة، وهذه النعمة تؤمن استقرار وازدهار وأمن المجتمع والوطن إذا أحسن استعمالها، كما أنها قد تتحول نقمة إذا بالغنا في إساءة استعمالها وسخرناها لتسعين الخلافات بين أهل البيت الواحد لخدمة المصالح الأنانية الضيقة، أملين إعلاء المصلحة العامة على ما عداها من مصالح».

يتناقض جوهره مع هذه النصوص، بحيث تنتهك كل هذه الدساتير والمواثيق المنادية بصيانة حقوق الإنسان وممارسته للحريات بمفهومها الشامل».

وأضاف «لأن بعضاً من إعلاميين يتصرفون في بعض الأحيان، انطلاقاً من اصطفايات سياسية معينة، تغلب على أدائهم المهني المحسوبية والانحياز، التي هي نقيض للموضوعية والشفافية، وهما سمتان متلازمتان مع الرسالة الإعلامية السامية».

الخوري

ورأى الخوري «أن المجتمع الذي يعبر فيه الناس بحرية مطلقة عن كل شيء كيفما يشاؤون وعلى أهوائهم ومزاجهم، هو مجتمع يفتقد إلى الحرية ويشبه المجتمعات الديكتاتورية التي تصدر وتقمع الحريات».

وقال: «هنالك حدان أساسيان لا يصح تجاوزهما تحت أي

تنظم مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي ندوة تناولت «حرية الرأي والتعبير بين المحرم والمباح»، برعاية رئيس جامعة القديس يوسف (اليسوعية) الأب سليم دكاش، شارك فيها وزير الإعلام وليد الداعوق والبيئة ناظم الخوري، وأستاذ الحريات العامة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة البروفسور حسان رفعت، والبروفسور جورج خديج، في حضور الوزير السابق بهيج طيارة، والرئيس الأول لمحكمة التمييز القاضي انطوان خير، وعدد من العمداء والمديرين واساتذة الجامعة وطلاب».

استهل الأب دكاش الندوة فاعتبر ان «الحرية في وطني هي في بعض الأحيان ضحية، وباسم العفوية وضرورة عدم قهر العفوية نقول ما لا يقال. وباسم الحرية الفلسفية المطلقة التي لا حد لها، يصرح البعض بأمور على الشاشات وعلى غيرها تهدد المنظومة العائلية والدينية والقواعد الاجتماعية التي تخدم انتظام المجتمع».

وأوضح مدير الجلسة البروفسور خديج، ان احد اسباب هذه الندوة هو «الاساءات المخجلة التي يصعب وصفها من تعرض للاذيان، والتي طالت الدين الاسلامي والمسيحي».

واعترفت رفعت أنه «لا يمكن تقييد الحرية إلا من خلال نصوص وكل قانون ينتقص من الحرية خارج الإطار الضروري يكون معرضاً للإبطال في المجلس الدستوري».

الداعوق

وأشار الداعوق الى «أن المادة ١٣ من الدستور اللبناني تنص صراحة على ان حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعه وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

ورأى ان «مجتمعاتنا العربية تعيش مفارقة مذهلة، بين نصوص نظرية راقية ورائعة تتغنى بحقوق الإنسان، وواقع سياسي واجتماعي مترد



(دالاتي ونهرا)

● خديج والخوري والداعوق ودكاش في الندوة